



الاتفاقية المتعلقة
بالتنوع البيولوجي

برنامج الأمم
المتحدة للبيئة



صندوق كالي

من أجل مستقبلنا المتنوع بيولوجياً

دليل لصندوق كالي: تقاسم
المنافع الناشئة عن استخدام
البيانات الجينية من الطبيعة

مقدمة

إطلاق العنان للابتكار وتقاسم القيمة: نبذة عن صندوق كالي

في ظل التطور السريع الذي يشهده اقتصادنا الحيوي في عالمنا اليوم، تُسهم البيانات المستمدة من الطبيعة، ومعلومات التسلسل الرقمي بشأن الموارد الوراثية، في تحقيق إنجازات علمية رائدة، ودفع عجلة الابتكار في مجالات المستحضرات الصيدلانية والزراعة والتكنولوجيا الحيوية وغيرها، ورسم ملامح مستقبل التنمية المستدامة. بيد أنه مع توافر الفرص الكبيرة، تقع على عاتقنا المسؤولية، والفرصة للقيام بدور رائد لاستمرار الاستفادة من هذه المنافع

وُقدّم صندوق كالي سبيلاً جديداً للمضي قدماً: آلية عالمية تعاونية تُمكن الشركات وغيرها من مستخدمي البيانات الجينية للطبيعة من تقاسم المنافع بصورة منصفة وشفافة مع البلدان والمجتمعات التي يحتاج فيها التنوع البيولوجي في عالمنا إلى أكبر قدر من الحماية لحفظه. ويعكس هذا توافقاً في الآراء-توصلت إليه 196 حكومة بموجب الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي-مفاده أن النجاح التجاري المُستمد من البيانات الجينية للطبيعة ينبغي أن يُترجم إلى منافع حقيقية وملموسة لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام في جميع أنحاء العالم

واعتمدت الحكومات، في مؤتمر الأطراف السادس عشر الذي عُقد في كالي، كولومبيا (نوفمبر/تشرين الثاني 2024)، اتفاقاً تاريخياً لتفعيل آلية متعددة الأطراف من أجل التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام معلومات التسلسل الرقمي بشأن الموارد الجينية. ويعد صندوق كالي الذراع المالي لهذه الآلية. ولا يُعد صندوق كالي صندوقاً لتلقي أموال المانحين أو مبادرة لتقديم مساعدات، بل هو حل تطوعي مصمم للعمل مع القطاع الخاص لتقاسم نسبة من الثروات والمنافع الكبيرة المستمدة من تراثنا الطبيعي المشترك بشكل عادل، وللإضطلاع بدور في حمايته. للأجيال القادمة

وتُتيح المشاركة في صندوق كالي وسيلة عملية وموثوقة للشركات لتحقيق ما يلي

- الاضطلاع بدور ريادي بأساليب مسؤولة ومبتكرة لوقف فقدان التنوع البيولوجي المثير للقلق؛
- الوصول المُستدام إلى البيانات الجينية في جميع أنحاء العالم؛
- الحفاظ على سمعتها لدى المستهلكين والجهات التنظيمية والمستثمرين وقواها العاملة الحالية والمحتملة؛
- دعم أهداف التنوع البيولوجي العالمية وغايات إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي.

وُعد هذا الدليل، الذي أعدته أمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بمثابة مقدمة لصندوق كالي والآلية المتعددة الأطراف. ويقدم الدليل لمحة عامة عن آلية عمل الصندوق، والجهات التي تستفيد من خدماته، وكيفية مشاركة مؤسساتكم فيه

وبالعمل سوياً باعتبارنا شركاء في هذا النموذج الرائد للتعاون المتعدد الأطراف من أجل إنشاء آلية مالية للتنوع البيولوجي وإدراكاً منا لما يتمتع به القطاع الخاص من إمكانات للاضطلاع بدور قيادي في دعم حفظ التنوع البيولوجي، نرحب بكم لبدء تعاون مؤسساتكم مع صندوق كالي



أستريد شوماكر

الأمينة التنفيذية
الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

تفاصيل الاتصال: califund@un.org

الأسئلة المتكررة

ما هي معلومات التسلسل الرقمي؟

هي التمثيل الرقمي لبيانات المواد الجينية، مثل "DSI" معلومات التسلسل الرقمي بشأن الموارد الجينية، أو ما يُعرف باسم وربما بيانات أخرى، (RNA) والحمض الريبسي النووي (DNA) تسلسلات الحمض النووي الريبسي المنزوع الأوكسجين مرتبطة بها، مثل تسلسلات الأحماض الأمينية والتراكيب الجزيئية. وهي الترميز الرقمي للمخطط الجيني للكائن الحي، مما يُمكن من تحليل ومقارنة البيانات الجينية بشكل سريع، وتسهيل تحديد الأهداف الدوائية المحتملة، وتطوير علاجات جديدة وغيرها من التطبيقات التجارية والبحثية. وتكتسي معلومات التسلسل الرقمي أهمية بالغة للبحوث في مختلف المجالات، بما في ذلك الطب، والحفظ، ومستحضرات التجميل، والزراعة، والتكنولوجيا الحيوية. ويُعدّ الوصول الحر والمفتوح إلى معلومات التسلسل الرقمي، وتعزيز التعاون الدولي لمواصلة هذا الوصول، أمراً بالغ الأهمية للتقدم العلمي والابتكار، لا سيما في البلدان الصاعدة والنامية.

ما هي الآلية المتعددة الأطراف؟

مع تزايد الطلب العالمي على المعلومات الجينية المستمدة من الطبيعة، بدءاً من التكنولوجيا الحيوية والمستحضرات الصيدلانية ومستحضرات التجميل ووصولاً إلى الزراعة المستدامة، يتزايد الطلب أيضاً على إيجاد آلية عادلة وشفافة لتقاسم المنافع الناشئة عن استخدامها. واستجابة لذلك، أنشأت 196 حكومة، بموجب الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، الآلية المتعددة الأطراف للتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام معلومات التسلسل الرقمي بشأن الموارد الجينية وأنشئت هذه الآلية في مؤتمر الأطراف الخامس عشر للتنوع البيولوجي الذي عُقد في عام 2022، وتم تفعيلها بموجب المقرر الصادر عن مؤتمر الأطراف السادس عشر عام 2024، وهي تتيح التقاسم العادل للمنافع النقدية وغير النقدية الناشئة 16/2 عن استخدام معلومات التسلسل الرقمي. ويتم تفعيل تقاسم المنافع النقدية من خلال صندوق كالي

وتتمثل الأهداف الرئيسية للآلية فيما يلي:

- دعم حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام
- خدمة مصالح الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية
- ضمان أن يظل الوصول إلى معلومات التسلسل الرقمي بشأن الموارد الجينية مفتوحاً ومجانياً وفعالاً
- توفير هيكل يمكن التنبؤ به وشفاف لتقاسم المنافع بشكل عادل ومنصف في مختلف القطاعات والمناطق الجغرافية الجغرافية

ما هو صندوق كالي؟

يُعدّ صندوق كالي المحرك المالي التمكيني للآلية المتعددة الأطراف للتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام معلومات التسلسل الرقمي بشأن الموارد الجينية.

وسيتلقى صندوق كالي، الذي يُديره مكتب الأمم المتحدة للصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء، مدفوعات من الشركات والمؤسسات التي تعتمد على معلومات التسلسل الرقمي، وسيقوم بتوزيع هذه الأموال على البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، فضلاً عن الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية التي تعيش في كلٍّ من البلدان النامية، والبلدان المتقدمة، حسب الاقتضاء. وتهدف هذه الأموال إلى تعزيز أهداف الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وفي مقدمتها حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، لذا ستدعم هذه الأموال مشاريع التنوع البيولوجي التي ترى البلدان أنها ذات تأثير كبير على حفظ التنوع البيولوجي على أرض الواقع. وبالإضافة إلى ذلك، قد يدعم الصندوق جهود بناء القدرات العالمية في مجالات مثل توليد البيانات وتحليلها واستخدامها وتخزينها، مما يُرسّي الأساس لاقتصادات أكثر شمولاً واستدامةً وجاهزية للمستقبل.

التمييز الرئيسي: لا يعد صندوق كالي صندوقاً تقليدياً لجهة مانحة أو مبادرة لتقديم مساعدات. إنه أول آلية من نوعها للاعتراف بمساهمات القطاع الخاص والاعتماد عليها، والإقرار بالقيمة التجارية لمعلومات التسلسل الرقمي بشأن الموارد الجينية، وتوفير مسار موثوق للشركات لتقاسم المنافع بشكل مسؤول وفعال ومن أجل إحداث تأثير

للإطلاع على إرشادات مفصلة ووثائق حوكمة، يُرجى زيارة الموقع الشبكي التالي: <https://mptf.undp.org/fund/cal100>

ملاحظة: لم يُعرّف بعد مصطلح "معلومات التسلسل الرقمي بشأن الموارد الجينية" رسمياً في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، ولكن الأطراف اتفقت على أن الحل المتعلق بتقاسم المنافع لا يحتاج إلى انتظار وضع هذا التعريف في صيغته النهائية واعتماده من قبل الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي قبل تفعيله.

ما هي أنواع معلومات التسلسل الرقمي التي يتم تغطيتها؟

تنطبق الآلية المتعددة الأطراف على معلومات التسلسل الرقمي بشأن الموارد الجينية التي تستوفي جميع المعايير التالية:

- التي يتم إتاحتها للجمهور؛
- التي لا تخضع لشروط متفق عليها بشكل متبادل، ما لم تسمح تلك الشروط صراحةً بالمشاركة العامة؛
- التي لا تخضع بالفعل لاتفاق دولي آخر بشأن الوصول وتقاسم المنافع، ما لم يختار هذا الاتفاق استخدام هذه الآلية.

ومن خلال التركيز على معلومات التسلسل الرقمي المتاحة للجمهور والتي لم يتم تنظيمها بطريقة أخرى، توفر الآلية الوضوح القانوني والتشغيلي للشركات التي تستخدم معلومات التسلسل الرقمي في البحوث والتطوير والمنتجات التجارية

ما هي الجهات التي يُتوقع منها تقديم إسهامات مالية في صندوق كالي؟

تم إنشاء صندوق كالي ليكون مُستهدفاً لفئات معينة وعادلاً وعملياً. وليس من المتوقع أن يساهم جميع مستخدمي معلومات التسلسل الرقمي في الصندوق. ويُتوقع من الكيانات الكبيرة فقط العاملة في قطاعات تجارية مُحددة-حيث تلعب معلومات التسلسل الرقمي دوراً رئيسياً في تطوير المنتجات والابتكار-تقديم إسهامات مالية

القطاعات المعنية:

خُددت القطاعات الإرشادية التالية باعتبارها من المرجح أن تستفيد تجارياً بشكل كبير من استخدام معلومات التسلسل الرقمي:

- المستحضرات الصيدلانية
- المغذيات (مثل: المواد الغذائية والمكملات الغذائية الصحية)
- مستحضرات التجميل
- التعديل الجيني للحيوانات والنباتات
- التكنولوجيا البيولوجية
- المعدات والوازم المختبرية المستخدمة في التسلسل وتطبيقات معلومات التسلسل الرقمي (مثل: الكواشف، ومجموعات الأدوات)
- المعلومات والخدمات العلمية والتقنية المتعلقة بمعلومات التسلسل الرقمي بشأن الموارد الجينية-بما في ذلك تلك التي تستخدم الذكاء الاصطناعي

ما هو تعريف "الكيان الكبير"؟

لضمان مبدأ التناسب، يُتوقع من الكيانات الكبيرة فقط -على النحو المحدد بموجب عتبات مالية واضحة-تقديم إسهامات مالية. ويُعتبر الكيان "كبيراً" إذا استوفى معيارين من المعايير الثلاثة التالية، يتم احتسابها في المتوسط على مدى السنوات الثلاث الماضية:

- إجمالي أصول لا يقل عن 20 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة
- مبيعات/إيرادات سنوية لا تقل عن 50 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة
- أرباح سنوية لا تقل عن 5 ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة

وهذا يضمن أن تأتي الإسهامات المالية من الشركات القادرة على الدفع، وتُفادياً لتحميل الشركات الصغيرة، بما في ذلك الشركات الناشئة والمبتكرون الذين تقوم ابتكاراتهم على الأبحاث، عبئاً إضافياً بلا داع

ما هو المبلغ المتوقع أن تساهم به الكيانات الكبيرة في الصندوق؟

تتمتع الكيانات الكبيرة بمرونة في اختيار نموذج المساهمة الإرشادي الأنسب لأعمالها التجارية:

- 1 في المائة من الأرباح السنوية أو
- 0.1 في المائة من الإيرادات السنوية

تُعتبر هذه النماذج نماذج قابلة للتنبؤ وذات عبء منخفض، وتهدف إلى تسهيل قيام الشركات بعمليات التخطيط والإبلاغ والتواصل

ما هي الجهات التي لا يُتوقع منها تقديم إسهامات مالية في صندوق كالي؟

تُعفى في الوقت الراهن الجهات والمؤسسات التي لا تستفيد تجارياً من معلومات التسلسل الرقمي من تقديم إسهامات مالية. وهذه الجهات تشمل ما يلي:

- قواعد البيانات العامة
- المؤسسات الأكاديمية
- منظمات البحوث العامة

تم تصميم هذه الآلية لدعم العلم المفتوح مع ضمان مساهمة المستفيدين التجاريين في حفظ التنوع البيولوجي الذي يستفيدون منه واستخدامه المستدام في المستقبل

كيف تعمل آلية المساهمة؟

من المتوقع أن تُقدّم الشركات مساهماتها بصورة مباشرة إلى الجهة المُستضيفة لصندوق كالي، وهي مكاتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء. ويمكن الاطلاع على مزيد من الإرشادات على موقعنا الشبكي التالي:

<https://mptf.undp.org/fund/cal00>

إذا كنتم مهتمين بالمساهمة من خلال حكوماتكم ولكنكم غير متأكدين ما إذا كان مثل هذا النظام قد تم إنشاؤه أو سيتم إنشاؤه فيمكنكم التواصل مع مراكز التنسيق الوطنية التابعة لحكوماتكم على الموقع الشبكي التالي:

www.cbd.int/information/nfp.shtml



صورة لنساء من لونغ كيربانغان، تقع منطقة لونغ كيربانغان في ولاية ساراواك الماليزية بجزيرة بورنيو، حيث تقوم النساء من المجتمعات الأصلية بحصد نبات محلي، وهو نبات يسمى ليتسي كويبا، لاستخراج زيت العطري لصنع صابون مستدام.. يتم إنتاجه محلياً

الأثر: صندوق من أجل مستقبلنا المتنوع بيولوجياً

أهمية المساهمة: أثر صندوق كالي وقيمه الفريدة استثماراً تحويلياً في مجال التنوع البيولوجي والعلوم والمجتمعات المحلية

يُمكن صندوق كالي الشركات من مواصلة عملياتها مع آلية معتمدة عالمياً، ومدفوعة بالعلم، وشاملة للجميع اجتماعياً، لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام. وفي حين تجري العديد من الشركات استثمارات مباشرة من خلال أطرها البيئية والاجتماعية والإدارية وبرامج الاستدامة الخاصة بها، فإن صندوق كالي يزود المنظمات بالوسائل اللازمة التي تمكنها من التالي:

- توسيع نطاق الأثر الإيجابي للطبيعة على الصعيد العالمي من خلال آلية متفق عليها دولياً تدعمها 196 حكومة؛
- تعزيز مصادقية المسؤولية البيئية والاجتماعية من خلال الموازنة مع الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي- وهي الصك القانوني الدولي الرئيسي المخصص للتنوع البيولوجي، بالتعاون مع شركاء الصندوق المنفذين، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛
- تقاسم المنافع المالية الناتجة عن التنوع الجيني للطبيعة بشكل مباشر مع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، التي تتولى الإشراف على مناطق كبيرة من التنوع البيولوجي المتبقية في العالم، بما في ذلك من خلال المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية ذات الصلة بحفظ التنوع البيولوجي؛
- تمكين الجيل القادم من الاستفادة من منجزات العلم والطب والتكنولوجيا الحيوية من خلال دعم النظم الإيكولوجية التي توفر البيانات الأولية من أجل الاكتشاف.

أثر صندوق كالي

ستستخدم المساهمات في الصندوق لدعم أربع أولويات استراتيجية واضحة، وهي:

1. تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي: إن الأموال المخصصة للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، لتنفيذ أولوياتها الوطنية في مجال التنوع البيولوجي، تضمن توجيه الأموال إلى تلك المشاريع التي لها أعظم الأثر على أرض الواقع.
2. تحفيز إجراء الأبحاث العلمية والابتكار: يدعم الاستثمار في الصندوق الوصول المفتوح والعالمي إلى معلومات التسلسل الرقمي، والتي لعبت دوراً أساسياً في تحقيق منجزات العلم الواسعة النطاق، بدءاً من الأدوية المنقذة للحياة ووصولاً إلى المحاصيل القادرة على التكيف مع المناخ. على سبيل المثال: مكّن الوصول المفتوح إلى معلومات التسلسل الرقمي من التطوير السريع للقاحات وعلاجات مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) من قبل أكثر من 100 مؤسسة حول العالم.
3. تمكين الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية: يُخصّص ما لا يقل عن 50 في المائة من الأموال للصرف المباشر للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية-غالباً من خلال منظماتها المعتمدة-مما يُمكنها من تنفيذ مشاريع ذاتية التصميم تُلبّي كلاً من الحفظ واحتياجات المجتمعات المحلية، بما في ذلك تمكين المرأة والشباب. وتشير الدراسات إلى أنه عندما تُدير الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية أموالها الخاصة المتعلقة بالتنوع البيولوجي، يُمكن أن يصل الأثر لكل دولار يتم إنفاقه إلى معدل أعلى بثلاثة أضعاف، وذلك بفضل المعارف المحلية، والفعالية من حيث التكلفة، وتعزيز الإشراف الطويل الأمد.
4. سد الفجوات في القدرات العالمية في مجال علوم التنوع البيولوجي: ستدعم الأموال أيضاً إجراء التدريبات، ونقل التكنولوجيا، وتطوير البنى التحتية لمساعدة البلدان والمجتمعات المحلية على المشاركة الكاملة في الاقتصاد الحيوي الرقمي- وهي خطوة أساسية في توفير وصول عادل إلى منافع العلم والابتكار.

المساءلة والنزاهة

كيفية صرف أموال الصندوق

- للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية: من خلال كيانات معتمدة تختارها بنفسها أو قنوات حكومية، لدعم أولوياتها التي حددتها بنفسها.
- للبلدان المؤهلة: من خلال تخصيصات لمنظمات وطنية أو دولية تم تعيينها لدعم الأولويات الوطنية للحفاظ، بما يضمن تحقيق أقصى قدر من الأثر على أرض الواقع.
- الاسترشاد بالأثر: يجري حالياً وضع صيغة تقنية لتخصيص الأموال بشكل عادل ومنصف وفعال، وسيتمدها مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي في عام 2026.

يكفل الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء أقصى قدر من الكفاءة بفضل الرسوم الإدارية المنخفضة ورسوم الشركاء المنفذين المحددة، مما يؤدي إلى توجيه أكثر من 90 في المائة من المساهمات لدعم الأنشطة الميدانية بصورة مباشرة.

المساءلة والشفافية

يُعد ضمان النزاهة والفعالية وثقة الجمهور أمراً جوهرياً في تصميم صندوق كالي. ويُطلب من جميع متلقي التمويل تقديم تقارير سنوية توضح بالتفصيل النتائج القابلة للقياس، بما في ذلك آثار التنوع البيولوجي، والمواءمة مع الأهداف الوطنية، والتقدم المحرز في تحقيق أهداف الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. وتُستعرض هذه التقارير من خلال إطار عمل متين للرصد والتقييم تابع للأمم المتحدة لضمان الشفافية والاتساق مع إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي.

تتولى الإشراف على صندوق كالي لجنة توجيهية متعددة الشركاء، تتألف من ممثلين عن الحكومات والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وتؤدي هذه اللجنة دوراً محورياً في توجيه قرارات التمويل، وتحديد الأولويات، ودعم المعايير الائتمانية. كما تضمن المواءمة مع مبادئ الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي المتمثلة في الإنصاف والفعالية والحوكمة الشاملة.

بالإضافة إلى ذلك، يعتمد الصندوق على التوجيه التقني من هيئات الخبراء الفرعية التابعة للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، مثل الهيئة الفرعية للتنفيذ، لتقييم الصلاحية العلمية والأهمية الاستراتيجية للأنشطة الممولة.

بالنسبة للشركات التي تسعى للحصول على توضيحات بشأن آليات المساءلة، يوفر الصندوق إطاراً تشغيلياً شفافاً يتضمن معايير أهلية واضحة، وضمادات، ومتطلبات إفصاح تلتزم بمعايير الأمم المتحدة الصارمة. ويمكن لقطاع الأعمال الذي يشارك في الصندوق أو يساهم فيه أن يقوم بالمشاركة بصورة مباشرة من خلال اللجنة التوجيهية أو اللجان الاستشارية للصندوق، مما يمكنه من إبداء رأيه. فيما يتعلق بتشكيل الأولويات وتعزيز استجابة الصندوق لابتكارات ومعايير القطاع الخاص الناشئة.

من خلال هذا الهيكل، لا يهدف صندوق كالي إلى تحقيق نتائج عالية الأثر في مجال التنوع البيولوجي فحسب، بل يهدف أيضاً إلى أن يكون بمثابة نموذج للتمويل المسؤول والقائم على الثقة في مجال المناخ والطبيعة.

الإيصالات والشهادات التي يتلقاها المساهمون

هناك نوعان من الوثائق التي يمكن للمساهمين في صندوق كالي الحصول عليها

- سيصدر الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء إيصالات لكل دفعة تُدفع لصندوق كالي، مشفوعة بالمعلومات المتاحة على الموقع الشبكي للصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء، والمُدرجة في التقرير المالي السنوي.
- تُصدر أمانة صندوق كالي الشهادات بمجرد استيفاء المساهمة للمعايير الحالية للصندوق. والمعايير الحالية هي 0.1 في المائة من الإيرادات السنوية، أو 1 في المائة من الأرباح السنوية، أيهما تختار الشركة اتباعه. وتُعد هذه الشهادة بمثابة وثيقة تثبت أنه لا يُتوقع أن يتقاسم المستخدم أي فوائد مالية إضافية من استخدام معلومات التسلسل الرقمي للموارد الوراثية بموجب الآلية المتعددة الأطراف لذلك العام.

لا تعود المساهمة في صندوق كالي بالنفع على التنوع البيولوجي فحسب، بل إنها إدارة ذكية للمخاطر، وتكملة تتسم بالمصداقية لاستراتيجيات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية الحالية، ومساهمة ملموسة في قيادة الاستقرار والعلم والاستدامة على الصعيد العالمي.

مصادر إضافية:

- معلومات إضافية ووثائق إدارية عن صندوق كالي وعملياته: mptf.undp.org/fund/cal100
- معلومات عن الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وإطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي: www.cbd.int/gbf

يرجى التواصل معنا لمعرفة المزيد من المعلومات:

تفاصيل الاتصال califund@un.org



الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي
أنشئت الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي عام 1992، وهي معاهدة دولية ترمي إلى حفظ التنوع البيولوجي، والاستخدام المستدام لمكونات التنوع البيولوجي، والتفاسم العادل للمنافع التي تنشأ من استخدام الموارد الجينية. وتتمتع الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي بمشاركة شبه عالمية بين البلدان، إذ يبلغ عدد أطرافها 196 طرفاً. وتساعد الاتفاقية على مواجهة التهديدات التي يتعرض لها التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية من خلال التقييمات العلمية، واستحداث الأدوات والحوافز والعمليات، ونقل التقنيات والممارسات الجيدة، والمشاركة الفعالة من جانب أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والشباب، والنساء، والمنظمات غير الحكومية، والجهات الفاعلة على المستوى دون الوطني، وأوساط الأعمال التجارية.



برنامج الأمم المتحدة للبيئة
يُعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة الهيئة العالمية الرائدة التي تضع جدول أعمال البيئة العالمي، وتشجع التنفيذ المتسق للبعد البيئي للتنمية المستدامة داخل منظومة الأمم المتحدة، وتنهض بدور الناصر الرسمي للبيئة العالمية.



برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
وأوجه عدم المساواة، وتغير المناخ، ومن خلال العمل مع شبكتنا الواسعة من الخبراء والشركاء في 170 بلداً، نساعد الدول على بناء حلول متكاملة ودائمة من أجل الناس وكوكب الأرض. ويمكنكم الاطلاع على مزيد من المعلومات من خلال زيارة موقعنا الشبكي: <https://www.undp.org/> @UNDP Nature و @UNDP أو متابعتنا على مواقع التواصل الاجتماعي <https://www.undp.org/>

جميع حقوق الطبع © 2025 محفوظة للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

يُسمح باستنساخ هذا المنشور كلياً أو جزئياً وبأي شكل للأغراض التعليمية أو لأغراض لا تبغي الربح، دون الحصول على إذن خاص من الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وذلك شريطة الإشارة إلى مصدره. وسيكون من دواعي تقدير أمانة الاتفاقية الحصول على نسخة من أي مطبوعات تستعمل فيها هذه الوثيقة كمصدر

ولا يجوز استخدام هذا المنشور لإعادة بيعه أو لأي غرض تجاري آخر دون الحصول على إذن خطي مسبق من أمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. وتوجه طلبات الحصول على secretariat@cbd.int; هذا الإذن. مع بيان الغرض من استنساخ المنشور وأبعاده، إلى البريد الإلكتروني التالي

بنود عامة بشأن إخلاء المسؤولية

لا تمثل التحليلات والتوصيات الواردة في هذه الوثيقة الموقف الرسمي للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، أو برنامج الأمم المتحدة للبيئة، أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أو أي من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. كما أنها لا تحظى بالضرورة بتأييد تلك الجهات المذكورة. وإن ذكر منظمات أو شركات أو منتجات محددة لا يعني ضمناً أنها معتمدة أو موصى بها من قبل الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، أو برنامج الأمم المتحدة للبيئة، أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أو أنها مفضلة على غيرها من الجهات المماثلة التي لم يتم ذكرها. ولقد أُتخذت جميع الاحتياطات المعقولة للتحقق من المعلومات الواردة في هذه الوثيقة. ومع ذلك، تُورَع المادة دون أي ضمان من أي نوع، سواءً كان صريحاً أو ضمناً. وتقع مسؤولية تفسير المادة واستخدامها على عاتق القارئ

٢٠٢٥ الإنمائي المتحدة الأمم برنامج، والبيئة للبيئة المتحدة الأمم وبرنامج، البيولوجي التنوع اتفاقية © محفوظة الحقوق جميع